

في إطار اللجنة العليا للخبراء العرب تشكيل شعبة القضاء والقانون

بأهمية كبيرة ضمن هذا التصميم العام . ونقتصر على هذا الجمع القراء العناصر الآتية في المشروع راجين دراستها :

١) بعد ما يتشكل المجلس العام لشعبة القضاء والقانون ينتخب كاته ومقرره العامان وتنبع عنه جان فرعية تستند إلى كل منها بعض المشاريع المختلفة وي منتخب لكل لجنة مقرر كما تتأسس لجنة تضم مقرري جميع اللجان تحت إشراف المقرر العام من أجل تنسيق الأعمال.

٢) بعد المكتب الدائم الآن جميع المصطلحات القانونية والفقهية والقضائية الجاري بها العمل في كل قطر من أقطار العالم العربي وسيجعلها رهن اشارة اللجان المختلفة لتختص كل منها في تنسيق وتوحيد ما اختلف منها بين أقطار العالم العربي وذلك مع رعاية ما جرى به العمل لحد الآن في المقرب من المصطلحات التي يجب استكمال تنسيقها في مرحلة أولية .

٣) تنظيم موسم قضائي بين خامس عشر ماييه وخامس عشر يونييه ١٩٦٦ في المغرب بتعاون بين المكتب الدائم للتعریب ورابطة القضاة المغاربة ونقابات المحامين وكلية الحقوق ، ويشتمل برنامج هذا الأسبوع على محاضرات وندوات ومعرض لكتاب العربي في الفقه والقانون ينظم بالرباط على أساس نقله دوريا إلى كبريات الدين الغربية وذلك في نطاق معارض من نفس الإطار تقام في عواصم عربية أخرى .

٤) إعداد تصميم سنوي لمحاضرات وندوات حول الفقه والقانون تهدف إلى تنوير الفكر العام المغربي في هذا المجال وتبسيط المصطلحات الفقهية والقانونية وأبراز مثالية الفقه الإسلامي واعطاه الاسبقية للتشريع الإسلامي في القانون المقارن .

٥) إعداد قائمة بالمخطوطات الغربية في الفقه تعمل الشعبة على تحقيقها ونشرها حسب أهميتها .

في يوم الخميس ٥-٥-١٩٦٥ تجددت شعبة القضاء والقانون في اللجنة العليا للخبراء العرب التابعة للمكتب الدائم لتنسيق التعریب في العالم العربي ، فانتخب الاستاذ عبد الكريم بنجلون وزير العدل سابقا ونقيب المحامين بفاس كاتبا عاما لها والاستاذ عبد الواحد الطوبي العضو المستشار في المجلس الأعلى نائبا له والاستاذ حماد العراقي رئيس رابطة القضاة مقررا عاما كما كونت لجنة احدياما للقانون العام يتولى التقرير العام فيها الاستاذ عبد الرحمن بنعبد النبي المستشار في المجلس الأعلى ونائب عميد كلية الحقوق والثانية للقانون الخاص ويتولى مهمة التقرير العام فيها الاستاذ موسى عبود المستشار الملحق بوزارة العدل .

وقد وقت المصادقة من طرف الجمع العام على مشروع التصميم الذي قدمه السيد الأمين العام للمكتب الدائم للتعریب في عرض موجز وهذا نص المشروع :
ان تأسيس الشعبة القضائية ضمن اللجنة العليا للخبراء العرب يندرج في التصميم العام الذي يركز به المكتب الدائم لتنسيق جميع مظاهر التعریب في العالم العربي .

- ونظرا لما تقرر في مؤتمر وزارة التربية العرب بيغداد في أواخر يبريل سنة ١٩٦٤ من ضرورة العمل على تكوين ميئه عليا تضم الماجامع الثلاثة بالقاهرة ودمشق وبغداد مع المكتب الدائم لتنسيق التعریب في العالم العربي تقوم بتنسيق المصطلحات العربية وتوحيدهما في حفل التعریب طبقا لقرارات مؤتمر التعریب الاول ومؤتمر المصطلحات العربية بالجزائر - فان المكتب الدائم قد عزز لجنة الخبراء العرب بهيئة مجتمعية مركبة تضم أعضاء الماجامع الثلاثة الموجودين بالرباط وذلك علاوة على مجلس تنفيذي يترکب من رؤساء البعثات العربية بالمغرب . لهذا تقسم رسالة الشعبة القضائية والقانونية